التشغيل غير الرسمي في الجزائر

د. سعدية قصاب*

Résumé

L'objet de cet article traite l'importance de l'emploi informel dans l'emploi global, en se basant sur les micro- entreprises qui alimentent et stimulent la création de l'auto-emploi chez les jeunes chômeurs. Dans ce contexte notre problématique vise à analyser deux idées principales ; la première consiste à comparer l'emploi informel par rapport au travail décent, et aux normes internationales du travail. Par contre la deuxième idée met l'accent sur les nouveaux comportements des ménages, pour montrer la contribution du travail des enfants, de l'emploi des femmes au foyer, et de l'emploi secondaire dans la création de la richesse.

Mots clés: Emploi informel ; marché du travail, auto-emploi ; chômage ; travail des enfants ; travail décent.

ملخص: يعالج موضوع هذا المقال أهمية التشغيل غير الرسمي ضمن إجمالي التشغيل، وذلك بالتركيز على المؤسسات المصغرة التي تغذي وتحفز على التشغيل الذاتي عند الشباب البطال.ضمن هذا السياق تهدف هذه الإشكالية إلى تحليل فكرتين أساسيتين، حيث تهتم الأولى بمقارنة التشغيل غير الرسمي بالنسبة للعمل اللائق والمعايير الدولية للعمل. أما الفكرة الثانية فتركز على السلوكيات الجديدة للعائلات لإظهار مساهمة عمالة الأطفال، شغل النساء بالمنازل، والعمل الثانوي في خلق الثروة.

الكلمات الدالة: التشغيل غير الرسمي، سوق العمل، التشغيل الذاتي، البطالة، عمل الأطفال، العمل اللائق.

* أستاذة محاضرة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة قديمة مست تقريبا كل اقتصاديات العالم ولا تقتصر على الاقتصاد الجزائري فحسب، بل يعود تاريخها إلى بداية سنوات السبعينات (1971) وابتداء من هذا التاريخ والدراسات قائمة لحصر هذه الظاهرة ومحاولة الوصول إلى تعريف موحد لها بتحديد المعايير المعتمدة في تبنّي الاقتصاد غير الرسمي، من خلال الأبحاث المتواصلة من طرف المكتب الدولي للعمل (BIT) والمنظمة الدولية للعمل (OIT).

والجزائر على غرار كل الدول شهدت هذه الظاهرة حيث يهدف هذا المقال **إلى تحديد نصيب الشغل غير الرسمي ضمن إجمالي التشغيل، أي أنها تستفسر عن مدى مساهمة القطاع غير الرسمي في امتصاص البطالة، إنتاج القيمة المضافة، ومدى مطابقة الشغل غير الرسمي للمعايير الدولية للعمل.**

لقد اعتمدت هذه الدراسات على مقاييس عديدة لتحديد مجال الظاهرة في أمريكا الجنوبية، فاتخذت مضمون الدراسة نمط العيش والفقر أما المجتمع المدروس فهو العائلة أو الفرد. أما في إفريقيا فالتحاليل اقتصرت على نمط تسيير المنظمات وكان المجتمع المدروس خاص بالمؤسسة أو نشاط هذه المؤسسة.

أولا ـ التشغيل غير الرسمي والعمل اللائق: أي علاقة؟

أثبتت الإحصائيات أن أغلب فروع الأنشطة الاقتصادية تعيش ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي حيث ظهرت آثاره على مستوى المجمعات الاقتصادية الكبرى وأهمها القيمة المضافة وهو ما يجرنا للتساؤل عن اليد العاملة المغذية لهذا القطاع ؟ ما هي مختلف الفئات التي تنشط فيه ؟ ما هو الثقل الذي يشكله على السوق الرسمي للعمل ؟ وكيف يمكن معالجة هذه الظاهرة ؟

1 . تطور مفهوم الشغل غير الرسمي:

أن الاقتصاد غير الرسمي خلق أسواقا غير رسمية أهمها سوق العمل التي تنبني أساسا على التشغيل غير الرسمي أو غير المهيكل، فالحديث عن سوق العمل عموما يستوجب تحاليل خاصة تختلف خصوصيتها تماما عن أسواق السلع والخدمات.

ظهر مفهوم القطاع غير الرسمي مع سنوات السبعينات أثناء ظهور البرنامج العالمي للتشغيل من طرف المكتب الدولي للعمل حينما تمّ نشر التقارير بوضعية الشغل في كينيا 1972، والتي تبين أثر عملية النزوح الريفي إلى المناطق الحضرية على عملية التشغيل. فهجرة العمال إلى المدينة أدى إلى ظهور أنشطة صغيرة تسمح للنازحين بالعيش، حتى إن لم يجدوا عملا في القطاع الرسمي المتطور.

إن مثل هذه العملية (النزوح الريفي) من المفروض أن تؤدي إلى الرفع من معدل البطالة في كينيا لكن الواقع كان غير ذلك[1].

من أهم مميزات الاقتصاديات التي تعاني من التشغيل غير الرسمي هي عملية ازدواجية التأجير التي تأثر سلبا على الأداء الحسن للاقتصاديات التي تعاني من اختلال في جهازها الإنتاجي.

إن التمييز بين معدل البطالة المصرح به (الرسمي) ومعدل البطالة الحقيقي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار عمال هذا القطاع، لأن البطال من وجهة نظر هيئات الإحصاء هو الإنسان الذي لا يشغل منصب عمل أثناء عملية التعداد، إنه لا يدخل ضمن فئة البطالين مهما كان نوع النشاط الممارس.

[1] (BIT 1972) employment, incomes, and equality a strategy for increasing productive employment in Kenya.

وفيما يخص ازدواجية التأجير فإنها تخضع لمقاييس، وذلك حسب نوع القطاع الاقتصادي ويرجع الاختلاف في التأجير حسب Gary. S. Fields[2] إلى ما يلي :

- القانون التشريعي للعمل يفرض حدا أدنى للأجور
- قوى التفاوض للنقابات العمالية تعمل دائما على الرفع من أجور عمال الذين يشتغلون في القطاع الرسمي.
- كما يفرض قانون العمل أجور مرتفعة لأنه يأخذ بعين الاعتبار بعض المزايا الاجتماعية كالتعويضات الخاصة بعمليات التسريح، تضخم التكاليف الخ إضافة إلى تغيرات أخرى ناجمة عن التحليل الكلاسيكي لسوق العمل الذي يثبت مستوى الأجور حسب الإنتاجية المحققة في القطاع، وتشجيع أرباب العمل لذلك. إن مثل هذه المعايير لا نجدها مطبقة في كل القطاعات، ولكن عملية الحصول على أجور مرتفعة ترجع إلى تسيير سوق العمل وخاصة لما يتعلق الأمر بما يسمى بالقطاع غير الرسمي، بعدما كان التنافس مشتد بين القطاعات العمومية والخاصة، فأصبح الحديث يدور حول التحولات الجديدة التي عرفتها سوق العمل مع ظهور القطاع غير الرسمي التي تساهم كثيرا في التخفيف من أزمة البطالة مؤقتا، وعليه لا يمكن تجاهل نصيب هذا القطاع في سوق العمل ومدى مساهمته في حل الأزمة اجتماعيا.

بالعودة إلى النماذج النظرية الحالية المتعلقة بأسواق العمل لا يمكن تفادي التشغيل غير الرسمي لأنه يساهم كثيرا في امتصاص البطالة لدى الفئات المهمشة التي تعمل على تحريك هذه السوق التي اشتدت حدتها في ظروف

[2] (Fields 1988): La modélisation du marché du travail, et le secteur informel urbain, le théorique et L'empirique (séminaire) Centre de Développement de L'OCDE.

الأزمة التي تعيشها الجزائر. إن الفئة النشيطة المهمشة تجد نفسها أمام نوعين من الأسواق، السوق الرسمي وهو القطاع العاجز عن تلبية احتياجات الفئة النشيطة والقطاع غير الرسمي الذي لا يمكنه أن يضمن مناصب عمل دائمة وبامتيازات عمل اجتماعية يحققها القطاع الرسمي فقط.

2 ـ مقومات العمل اللائق:

في سنة 1999 ظهر مفهوم العمل اللائق من طرف المنظمة الدولية للعمل الذي يضمن فيه القانون عملا مناسبا لكل رجل وامرأة، حيث يتميز هذا العمل بالحرية، العدالة، الحماية، والكرامة. في ظل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل اللائق فإن القانون الدولي للعمل يضمن توفير الظروف المناسبة للعمال أثناء ممارسة عملهم وذلك بـ :

- ممارسة عمل إنتاجي بأجر عادل مناسب للجهد المبذول في ظل حماية اجتماعية له ولعائلته، يسمح له بتحسين وتطوير آفاقه لاندماجه في المجتمع.
- فتح المجال لممارسة الحق النقابي للتعبير عن انشغالات العمال وتنظيم أنفسهم للمشاركة في اتخاذ القرارات.
- إلغاء كل أشكال العمل الشاق، الإجباري، وكذا عمالة الأطفال.
- إلغاء كل أنواع التمييز في الشغل بضمان تساوي الحظوظ والفرص بين الرجال والنساء.

تناضل المنظمة الدولية للعمل من أجل توفير الشروط الضرورية والصحية من خلال مختلف المعايير الدولية وذلك بإرساء نظام للعمل وللسياسة الاجتماعية، مدعم بنظام رقابة لتطبيق هذه المعايير. في سياق العولمة، وفي ظل تسارع التحولات الاقتصادية تم تبني معايير دولية للعمل تحفظ للعامل

حقوقه ضمن إطار قانوني يكفل النمو والتنمية، وذلك بإنشاء مناصب شغل دائمة.

يدور محتوى معايير العمل الدولية في أربع نقاط أساسية:

- حماية الشغل وسياسة التشغيل: تتعلق معظم الاتفاقيات في تحديد أجور عادلة للعمال تضمن لهم الحياة الكريمة، وتحقيق العدالة في التعامل بعرض فرص عمل متكافئة للجميع في ظل الشروط الجيدة للعمل.
- حقوق العمل تجاه الشغل: من الحقوق الأساسية التي تجسدها مختلف الاتفاقيات في هذا الموضوع، فتح المجال للتنظيم النقابي بهدف التعبير عن الرأي، واتخاذ القرارات المصيرية المعلقة المتعلقة بحياة العامل.
- الحماية الاجتماعية: يتعلق هذا المحور بالضمان الاجتماعي الذي يكفل الحماية للعامل بضمان العلاج الطبي، التعويضات المرضية، منح الحوادث المهنية، منح الشيخوخة، ومنح البطالة.
- الحوار الاجتماعي: يتحقق الحوار الاجتماعي بتعزيز العلاقات بين المتفاوضين في سوق العمل عن طريق ممثلي العمال، ممثلي الحكومات والمستخدمين لضمان حقوق كل الأطراف.[3]

3 ـ أسباب التشغيل غير الرسمي : البطالة وانخفاض القدرة الشرائية

من خلال تشخيص سوق العمل في الجزائر في الفترة 2000 ـ 2011، تمكنت المصالح المعنية بجمع الإحصائيات (الديوان الوطني للإحصائيات) من تحضير قاعدة معلومات تساعد الباحثين على وصف سوق العمل وتحليل مركباتها باعتماد مقاربة سوسيولوجية أحيانا، ومقاربة اقتصادية أحيانا أخرى.

[3] Organisation internationale de travail : document politique sur l'emploi des jeunes, adopté par le conseil des membres / assemblée extraordinaire du 2-3 mai 2008 Espagne P 13.

لكن التطرق للتشغيل غير الرسمي ليس بالأمر الهيّن وتعترضه عدة مشاكل كمشكل القياس، توحيد المقاييس وغياب الأرقام وأدوات التحليل، لكن ونظرا لأهمية الموضوع من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية نحاول استغلال بعض المعطيات والدراسات التي قامت بها مراكز متخصصة ومنظمات دولية حول التشغيل غير الرسمي، كالمنظمة الدولية للعمل، مركز البحث للدراسات الاقتصادية التطبيقية للتنمية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي...إلخ.

حسب الأرقام الإحصائية لمؤشر البطالة في الجزائر في العشرية 2000 . 2011 فإنه يتميز بالتوجه نحو الانخفاض وهو من الخصائص الايجابية لسوق العمل، لكن رغم ذلك فإنه يعتبر مرتفع مادام لم يتمكن الاقتصاد الجزائري من تخفيضه إلى أقل من اللحد المقبول دوليا من طرف المكتب الدولي للعمل.

جدول رقم 1 :تطور معدل البطالة في الجزائر 2000 . 2011

السنة	00	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11
%	29.5	27	23.94	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10	9.9

Source: www.ons.dz

رغم تراجع المعدل إلا أن المجتمع الجزائري مازال يعيش خطورة الظاهرة، حيث يرجع هذا التناقص إلى فعالية السياسات الاقتصادية أو سياسة الشغل بصفة عامة، لكن أهمية التراجع لا تكمن في الكمية بقدر ما تقاس بنوعية المناصب المقترحة ضمن هذه السياسة. وعند التعمق في معدل التشغيل في الجزائر في هذه الفترة نجد التراجع يعود إلى اتساع التشغيل غير المقيد في الحسابات الوطنية حسب التعريف السابق للتشغيل غير الرسمي.

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن سوق العمل تصنف إلى سوق أولية رسمية ذات أجور مرتفعة بعمال محميين اجتماعيا حيث تتوفر فيها مقاييس العمل اللائق، وسوق ثانوية تمارس فيها مختلف الأنشطة غير الرسمية وهذا راجع إلى المدة الزمنية التي يقضيها البطال بدون عمل، فنجد على سبيل المثال في سنة 2010 تتوزع على الشكل التالي :

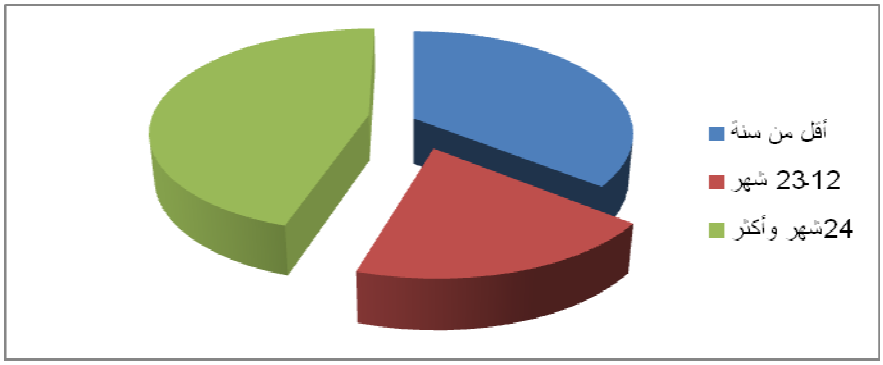

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

أي تقريبا 36 % من البطالين يعانون من الظاهرة لمدة أقل من سنة، أي حوالي من 383 ألف شاب يحاول الحصول على فرصة في القطاع الرسمي المنظم أو القطاع غير الرسمي وتقريبا 20 % من مخزون البطالين لهذه السنة يبحث عن فرصة العمل بين سنة وأقل من سنتين وذلك بما يعادل 207 ألف بطال، أما 45.1 % من مجموع البطالين لا يجدون عملا إلا بعد مرور سنتين كاملتين مما يضعف الأمل لدى هؤلاء الشباب.

كما يمكن تحليل مشكل البطالة في الجزائر حسب أحد الخصائص المهمة التي أصبحت يتصف بها البطال وهي بطالة الجامعيين والأرقام التالية توضح لنا هيكلة البطالين حسب المستوى التعليمي.[4]

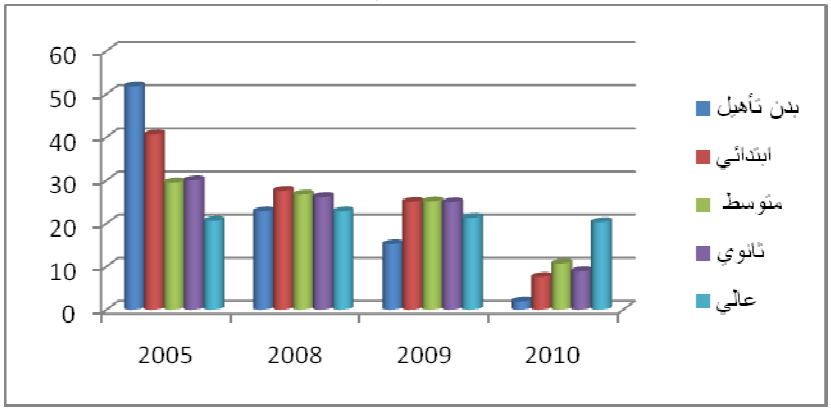

من خلال الشكل نتوصل إلى أن البطالة تميزت بالانتشار لتمس كل شرائح المجتمع ابتداء من عديمي التأهيل إلى مستوى التعليم العالي، والسبب في ذلك يعود إلى القيود التي تعيشها سوق العمل في هذه المرحلة، حيث لم تقل نسبة البطالة عن معدل 20 % لخماسية كاملة أي أن الجهاز الإنتاجي لم يعد يتمكن من امتصاص بطالة الجامعيين أي أن الشهادة لم تعد تحمي صاحبها من البطالة وهو الخطر الذي أصبح يهدد المجتمع الجزائري. وبالنتيجة لمست سوق العمل الجزائرية تحولات كبيرة تعود إلى عولمة الاقتصاد فدفعت بالبطالين إلى تقديم تنازلات للحصول على منصب عمل مهما كانت

[4] قصاب سعدية، العلاقة: تكوين ـ تشغيل ـ تنمية اجتماعية مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث لجامعة جيجل حول علاقة الجامعة بالمجتمع قسم علم الاجتماع 2010.

مواصفات هذا الشغل، حيث تمثلت النازلات في مجموعة من الخصائص نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم 2 توزيع نسبة البطالين حسب نوعية التنازل

نوع التنازل	2008	2009	2010
شغل أقل من المؤهل المهني	% 87.2	% 74.3	% 79.5
شغل ذو مكافأة ضعيفة	% 75.5	% 60.3	% 76.2
عمل بعيد عن المسكن	% 84.8	% 73.3	% 79.4
عمل في ولاية أخرى	%74.3	% 62.5	% 59
عمل شاق وغير صحي	% 67.3	% 52.3	% 43.7
عمل في أي قطاع اقتصادي	% 90.4	% 76.7	% 86

Source : www.ons.dz

إن مثل هذه الأرقام لغنية عن التعليق حيث نجد أكثر من 70% من البطالين يحاولون الخروج منها بتقديم تنازلات عديدة سواء تعلقت بالأجور، بالمؤهل العلمي أو حتى الشروط الصحية للعمل. في سنة 2010 على سبيل المثال نجد نسبة 79.5 % من البطالين مستعدين للعمل في مناصب تقل عن مؤهلاتهم المهنية، و76.2 % منهم يشتغلون بأجور منخفضة و79.4 % يعملون بعيدا عن مقر سكنهم، لكن الأخطر من ذلك أن الشباب البطال وصلت به الضائقة إلى أن 43.7 % منهم يبحثون عن شغل ومستعدين للعمل حتى وإن كانت ظروف العمل لا تتماشى والمقاييس الدولية للعمل المحددة من طرف المنظمة الدولية للعمل، أي مستعدين للعمل حتى في الأعمال الشاقة غير الصحية، وعليه يمكن الوصول إلى النتيجة المتمثلة في علاقة الارتباط بين البطالة والتشغيل غير الرسمي.

إن هذه السوق تجد عنصر العمل ضمن فئة البطالين الذي يقدمون تنازلات عديدة، فبارتفاع معدلات البطالة وانتشار الظاهرة، يمكن أن تتغذى السوق غير الرسمية أو السوق الثانوية، ماعدا البطالين ذوي التأهيل الجامعي أو المستوى العالي الذين يتمسكون بنوع معين من الوظيفة وهو ما يبين ارتفاع معدلها ضمن هذه الفترة.

كما يعود اتساع ظاهرة التشغيل غير الرسمي إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وذلك بسبب تحرير الأسعار، أين تنسحب الدولة من الدعم الكلي لها في ظروف اقتصادية صعبة اجتماعيا للمواطن الجزائري مما أضعف القدرة الشرائية.

جدول رقم3: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

في الفترة 2001- 2011 (%)

100 = 2001

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة التغير	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال هذه الأرقام يظهر لنا التطور في المؤشر العام للأسعار منذ بداية 2001 حيث انتقل تغير المؤشر من 1.43 % سنة 2002 إلى 3.97 % سنة 2004 ثمّ 5.74 % سنة 2009 وبعدها 4.52 % سنة 2011. إن هذه الزيادة في الأسعار تدفع بالشباب البطال إلى قبول أي عمل كان لا يرقى لمواصفات العمل اللائق، لأن الزيادة في الأسعار دافع أساسي لاتساع مجال العمل غير الرسمي بمختلف أشكاله. بالإضافة إلى جمود مراجعة شبكات الأجور في هذه المرحلة بسبب ضعف إنتاجية العمل التي تبرر الزيادة في أجور العمال.

جدول رقم 4 : تطور الأجور بين 2000 .2010

100 = 2000

سنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مؤشر الأجور	100	109.72	118.57	128.63	144.52	154.18
التغير	-	9.72	8.85	10.06	15.89	9.66
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	
مؤشر الأجور	169.57	194.65	240.07	267.38	327.92	
التغير	15.39	25.08	45.42	27.31	60.54	

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات.

تؤكد هذه الأرقام على الزيادة التي شهدتها الأجور منذ سنة 2000، حيث الاتجاه العام لنسبة التغير موجبة، لكن الزيادة في الأجور الاسمية لا تدل إطلاقا على تحسن المستوى المعيشي للمواطن الجزائري، مادام الزيادة في المؤشر العام للأسعار أكبر من الزيادة في الأجور الحقيقية والتي تعبر على القدرة الشرائية للمواطن.

ثانيا: تطور التشغيل غير الرسمي في الجزائر:

حسب تقييم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للقطاع غير الرسمي في الجزائر فإن كل الدراسات أجمعت أن سوق التشغيل غير الرسمية تتبع دالة متزايدة في السنوات الأخيرة حيث أشارت مصالح السلطات الوصية أنه منذ بداية عشرية التسعينات قد تمّ إدراج هذا القطاع في الحسابات الاقتصادية الوطنية ولا يمكن أبدا إهماله لما له من آثار على الاقتصاد.

1. وزن التشغيل غير الرسمي:

شهد التشغيل غير الرسمي خارج القطاع الزراعي تطورا ملحوظا منذ تبني الجزائر لإصلاحاتها الاقتصادية في عشرية التسعينات إلى سنة 2010 أين وصلت نسبة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل إلى 45.6 % بعد ما كانت النسبة سنة 2001 تعادل 33.5% أي أن 3921000 عامل محروم من الحماية الاجتماعية وامتيازاتها لأنه خارج القطاع الرسمي المهيكل.

ينتشر القطاع غير الرسمي في قطاع الخدمات والتجارة بنسبة 45.3 % مقابل 37.4 % لقطاع البناء والأشغال العمومية و17.3 % لقطاع الصناعة. إن مثل هذه الأنشطة هي المغذية لهذا التشغيل بسبب أنه ينتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة تنال حصة الأسد فيها (97 %) وذلك في إحصائيات 2010.

جدول رقم 4 : تطور الشغل غير الرسمي بين 1992 . 2010. بالآلاف

نوع التشغيل	1992	1997	1999	2001	2005	2010
التشغيل غير الرسمي	688	1131	911	1648	2752	3921
إجمالي التشغيل	4974	5815	6073	4917	6664	8600
(%)	% 13.8	% 19.4	%15	33.5	41.3	45.6

المصدر: الوزارة المنتدبة للتخطيط + الديوان الوطني للإحصائيات.

يتلخص التشغيل غير الرسمي في الحماية الاجتماعية سواء كان العامل منتميا للقطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي، فالمعيار الأساسي هو الامتيازات التي يستفيد منها العامل في مكان عمله سواء بالنسبة للأجر العادل، الظروف المناسبة في مقر العمل، أو الحماية الاجتماعية له ولعائلته وعليه فالإخلال بهذه المعايير يصنف العمل بالعمل غير الرسمي مما يستدعي تحليل وضعية

التشغيل غير الرسمي حسب هذا المعيار لتحديد أهمية ووزن هذا التشغيل في الجزائر.

2 ـ الشغل غير الرسمي: غياب الحماية الاجتماعية:

من الصعوبة بما كان تحليل التشغيل غير الرسمي، لغياب الإحصائيات على الظاهرة بحكم أنها ممارسات غير مقننة تحدث في الخفاء يهدف من ورائها المستخدم تقليل التكاليف واستغلال الفرص لتعظيم الأرباح.

في تحقيق التشغيل الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2010 توصل إلى تحديد السكان المشغلين حسب الحماية الاجتماعية فتوصلت النتائج لنفس السنة أن 50.1 % من السكان المشغلين محرومين من امتيازات الحماية في الشغل و49.9 % أي أقل من النصف هم المؤمنين اجتماعيا فقط. وأرقام الجدول الآتي توضح هذه الظاهرة من خلال إجابات العمال في التحقيق وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 5 توزيع السكان المشغلين حسب التأمين الاجتماعي بالآلاف

الوضعية	نعم مؤمن	%	لا غير مؤمن	%
مستخدمون	246	61.2	156	38.8
أحرار	483	19.5	1990	80.5
أجراء دائمون	3081	96.1	127	3.9
أجراء مؤقتين ومتربصين	1027	31.6	2223	68.4
مساعدي الأسر	20	4.9	384	95.1
المجموع	4657	49.9	4880	50.1

المصدر: تحقيق العائلات حول التشغيل 2010

يوجد 4654000 عامل محمي اجتماعيا و4880000 عامل يشتغلون في وضعية غير قانونية وهي الحالة التي يعاني منها أغلبية الأجراء المؤقتين

والمتربصين بنسبة 68.4 % بما يعادل 2223000 وهذه النسبة مرشحة للارتفاع مادام سوق العمل تتوجه باستمرار نحو السوق المؤقتة بسبب علاقات العمل في ظل التحوّلات الاقتصادية الدولية، إن تبني سياسة المرونة في قانون العمل وفي ظل العلاقات الجديدة المعتمدة على عقود العمل خاصة المحددة المدة فتح المجال إلى استغلال اليد العاملة وعدم التأمين عليها.

تشير الأرقام أيضا أن العمل الدائم هو العمل المستقر وذو الامتيازات الاجتماعية خاصة من حيث التأمين لأن 96.1 % من العمال الدائمين محميين اجتماعيا، وبلغ عددهم 3081000 عامل وبالمقابل نجد 3.9 %من هذا الصنف من العمال لا يستفيدون من هذا الحق الذي تنص عليه مبادئ العمل اللائق.

ثالثا: السلوكيات الجديدة للعائلات:

شهدت سوق العمل في الجزائر مع نهاية الثمانينات سلوكيات وظواهر لم تكن موجودة في المجتمع الجزائري، يتمثل مضمونها في بعض الممارسات الطفيلية على الاقتصاد الوطني وفي هذا الإطار نتعرض للمتعاملين في سوق الشغل غير الرسمية ونبدأ.

1 . العمل في المنزل: فرصة للمرأة

يشير CHARMES في إحدى كتاباته أن العمل غير الرسمي يأخذ أشكالا عديدة ويعتبر العمل بالمنازل، البيع على الأرصفة، والعمل بنصف الوقت من الأشكال الهامة المكونة للتشغيل غير الرسمي.

كما يشير ذات المصدر إلى أن العمل في المنازل يتراوح بين 5 % و15 % خارج القطاع الزراعي في البلدان النامية وهو ما لوحظ أيضا في دول أوربا. أما الجزائر على غرار هذه الاقتصاديات فهي تعيش نفس الظاهرة بأشكالها الثلاثة

سواء بالنسبة للنساء والرجال على حد سواء. والشكل الإحصائي التالي يوضح لنا ظاهرة التشغيل غير الرسمي حسب النوع (الجنس)

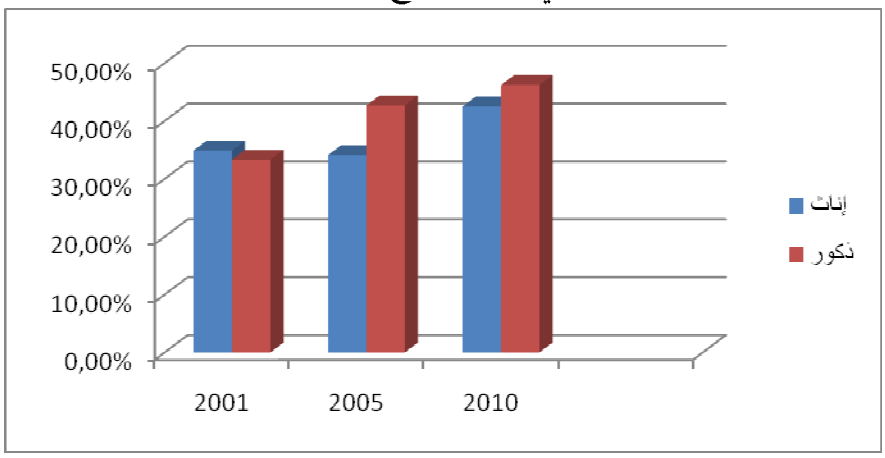

إن ظاهرة التشغيل غير الرسمي لا تقتصر على الذكور فقط، وإنما حتى المرأة لا يختلف سلوكها في البحث عن العمل، وفي قبول أي عمل عرض عليها حتى وإن كان لا يتماشى ومؤهلاتها.

اقتحمت المرأة الجزائرية سوق العمل الرسمية مع ارتفاع معدل النشاط لدى الفئة المكونة لعرض العمالة حيث تشير الأرقام الإحصائية إلى تطور طلب الشغل عند النساء وفقا لتطور السكان النشيطين، حيث قدر عدد السكان النشيطين في سنة 2010 بـ 10.812 مليون بمعدل نشاط اقتصادي 41.7 % مقابل 10.544 مليون نشيط سنة 2009 بمعدل نشاط 41.4 %. إن هذا التطور يدل على البحث المستمر للعمل من طرف البطالين الذين يشكلون نسبة غير مهملة من السكان النشيطين. تمثل النساء أكثر من نصف السكان الجزائريين، مما يدفعهم لطلب الشغل فيرتفع معدل النشاط عند النساء حيث انتقل من 13.9 % سنة 2009 إلى 14.2 % سنة 2010.

انتشرت ثقافة التقاول في المجتمع الجزائري مع انتشار العولمة فاتسعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين تمكنت المرأة أن تمارس شغلها في بيتها حيث وصلت نسبتها إلى ما يقارب الثلث (3/1) من المشغلات في هذا القطاع لسنة 2010.

جدول رقم 6 توزيع السكان المشتغلين (النساء) حسب مكان العمل بالآلاف

مكان العمل	العدد	%
مؤسسة أو محل	902	61.2
بائع متنقل، على الرصيف، في السوق	12	0.8
في مستثمرة زراعية	85	5.7
في المنزل	446	30.2
في الورشة	12	0.8
أخرى	17	1.1
المجموع	1474	100

Source: ENQUETE EMPLOI AUPRES DES MENAGES 2010 Collections Statistiques N° 170/2012

بلغ عدد النساء المشتغلات في القطاع غير الرسمي 1474000 عاملة تتوزع حسب مكان العمل المحدد في الجدول حيث تصل قيمة المنوال 61.2 % متبوعا بالعمل داخل المنزل بنسبة 30.2 % حيث يفسّر هذا السلوك أحينا ببعض القيود الاجتماعية خاصة في الأماكن النائية (الأرياف) أو بضيق السوق الرسمية المقننة والتي تتميز بالعمل القار الدائم.

مازالت المرأة الجزائرية تعيش قيودا اجتماعية فيما يتعلق بالعمل مقارنة ببعض الدول الأخرى (تونس، المغرب، الأردن) التي تعيش نفس الظروف، رغم التطور الذي عرفته المرأة الجزائرية من الحق في التمدرس، التوظيف. .. إلخ إلا أنها تعيش هذه القيود ورغم ذلك تساهم بصفة فعالة في خلق الثروة خاصة

وأنها أنشطة غير رسمية متعلقة أساسا بتربية المواشي، الأعمال المنزلية المتمثلة في النسيج والخياطة، الصناعات التقليدية وهي الأنشطة الممارسة في الخفاء من جهة، والموجهة للاستهلاك العائلي من جهة أخرى.[5]

من هذه الفكرة نتوصل إلى الدوافع المباشرة التي تدفع العائلات إلى مثل هذه السلوكيات حيث توصلنا في أن السوق الجزائرية للعمل تعيش حالة اختلال في مركبتها كانت نتيجتها ارتفاع معدلات البطالة. وزيادة مخزون البطالين لم تتمكن المؤسسات الاقتصادية من امتصاصه، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية لدى المواطن الجزائري، وتبعا لهذين السببين نجد المرأة الجزائرية تحاول باستمرار تحسين وضعيتها الاجتماعية وإنقاذ أفراد عائلتها بالتوجه للبحث عن العمل وفقا لما يناسب معتقداتها الاجتماعية وتقاليدها، فركزت على ممارسة بعض الأعمال في المنزل خاصة بالنسبة لنساء الأرياف.

2 . عمالة الأطفال:

من المحركات الرئيسية للتشغيل غير الرسمي عمل الأطفال وهي الفئة التي لم تصل السن القانونية للدخول إلى السوق، لكن الواقع الجزائري أثبت قطعا مخالفة هذا القانون لأن دائرة التبادل المتعلقة بالنشاط التجاري تنشطها هذه الفئة من اليد العاملة حتى ولو كانت غير رسمية.

والشيء الملفت للانتباه في هذه الظاهرة، وبعدما كانت هذه السلوكيات مقتصرة على مواسم معينة كشهر رمضان مثلا، أصبحت دائمة الممارسة وخلال كل أشهر السنة. فأصبحت شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري تعتمد على هذه الطريقة في تحصيل الدخل للعائلة أو من أجل تسوية ميزانية آخر

[5] Hélène Perinier : la garde des jeunes enfants : affaires des femmes ou affaire d'Etat in problèmes économiques N° 2809 année 2003.

الشهر لأن العائلة الجزائرية مازالت تعاني من انخفاض القدرة الشرائية رغم التحسن الذي عرفته الأجور الاسمية في هذه القترة في إطار مراجعة نظام الأجور لهذه الفترة، فنلاحظ أن SNMG وصل إلى18000سنة 2012 ورغم ذلك تبقى القدرة الشرائية منخفضة ونتيجتها اتساع عتبة الفقر فيضطر الأطفال إلى التوجه للسوق غير الرسمية للبحث عن العمل.[6]

أشارت المنظمة الدولية للعمل أن معدل ممارسة الشغل عند الأطفال تتراوح بين 2 % و11 % عند الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة، حيث سجلت إحدى الدراسات حوالي 250000 إلى 300000 طفل يمارسون الشغل في ظروف عمل صعبة فنجد 28 % منهم يعملون بعيدا عن الأهل، و53 % منهم يصرحون أن سبب العمل هو مساعدة العائلة، أما 75 % من الأطفال يؤكدون أن دخلهم يوجه للعائلة. وتشير إحصائيات هذه الهيئة أن 5 % من الأطفال يمارسون الشغل، وهو ما يغذي السوق غير الرسمية في الجزائر.

3. الشغل الإضافي:

يختلف محرك سوق التشغيل غير الرسمية في هذه الحالة عن الذي سبق، فالفئة الممارسة للنشاط في هذا الصدد تلك التي تدخل في تعداد السكان النشيطين المشغلين أو النشيطين المتقاعدين، فالظروف الاقتصادية التي عاشتها الجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي أدى إلى اشتداد أزمة الشغل في الجزائر

[6] Bouzina Oufriha FZ : informel de service et informel de compétition ; colloque international sur le secteur informel en Algerie.in revue Economie et management N0 1 année 2002

نتيجة حل العديد من المؤسسات الاقتصادية أو خوصصة بعضها الآخر. وإحالة عدد كبير من العمال على التقاعد المسبق إراديا أو لأسباب اقتصادية.[7]

إن اختلال سوق العمل أدى إلى خروج النساء والأطفال للبحث عن العمل في السوق غير الرسمية. لمواجهة ظاهرة الفقر بسبب انخفاض المداخيل الحقيقية للعمال الجزائريين مما أدى بهم إلى اللجوء إلى البحث عن عمل ثاني إضافي لتسوية ميزانية آخر الشهر.

تشمل هذه الفئة عمال ينتمون إلى قطاعات اقتصادية عديدة خاصة التابعة لقطاع الوظيفي العمومي، فتوزيع الأجور لدى هذه الفئة ضعيف نوعا ما بالمقارنة مع القطاع الاقتصادي، لذا نجد أن موظفين من التربية والتعليم، من عمال الإدارة التابعين لمختلف الوزارات، فالبعض منهم يمارسون نفس مهنتهم بإعطاء دروس خاصة للتلاميذ بالنسبة لمدرسي قطاع التعليم، كما نجد أيضا عمال كثيرون يمارسون مهنة السياقة خارج الأوقات الرسمية للعمل، وأثناء العطل الأسبوعية والسنوية. أما بعضهم الآخر يستغلون وضعيتهم في العمل بهدف تسويق بعض المنتجات (الملابس+ مواد الزينة) وهذا أحيانا لحسابهم الخاص وأحيانا أخرى بالتفاهم مع مختلف المحلات الرسمية مقابل نسبة معينة من سعر البيع.

[7] Prerant André : l'informel aujourd'hui en Algérie ; forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation revue Economie et management N0 1 année 2002.

جدول رقم 7 توزيع السكان المشتغلين حسب الحماية الاجتماعية والتشغيل الإضافي.

بالآلاف

	مؤمن اجتماعيا		غير مؤمن		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
يمارس عمل ثانوي	126	42.6	170	57.4	295	100
لا يمارس عمل ثانوي	4619	49.5	4710	50.5	9328	100
أخرى	112	100	-	-	112	100
المجموع	4856	49.9	4879	50.1	9735	100

Source: ENQUETE EMPLOI AUPRES DES MENAGES 2010 Collections Statistiques N° 170/2012

إن ممارسة الشغل الإضافي في الجزائر أصبح يتوجه للارتفاع حيث سجل نفس المصدر السابق 295000 عامل يمارس عملا ثانويا بالموازاة مع العمل الرسمي سواء في القطاع المهيكل أو القطاع غير الرسمي. حيث يحتوي هذا العدد على نسبة 57.4 % أي ما يعادل 170000 عامل غير مؤمن اجتماعيا في منصب عمله الأساسي. والنسبة المتبقية 42.6 % يسلكون نفس السلوك رغم أنهم مؤمنين اجتماعيا، إي أنهم يشتغلون في القطاع الرسمي، لكن ضعف القدرة الشرائية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار دفعت المواطن الجزائري يبحث عن الحلول لمواجهة الأزمة حتى وإن كانت مخالفة للقانون.

الخلاصة

يمكن تلخيص استنتاجات هذا المقال في النقاط التالية.

أولا: يتغذى التشغيل غير الرسمي القطاع الخاص ومصدره الأساسي المؤسسات المصغرة التي لا يتعدى عدد عمالها 9 عمال.

ثانيا: التشغيل غير الرسمي يحفز ويشجع الفئات المهمشة على بعث روح المبادرة في خلق التشغيل الذاتي. لكن أغلبية مناصب الشغل المنشأة في هذا القطاع تعتمد على يد عاملة عائلية وتمويل ذاتي.

ثالثا: أغلبية مناصب شغل القطاع غير الرسمي هي مناصب مؤقتة ولا ترقى إلى مناصب شغل لائقة عدم توفرها على شروط العمل اللائق كما تنص عليه المنظمة الدولية للعمل.

المراجع المعتمدة

1- Prerant André : l'informel aujourd'hui en Algérie ; forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation revue Economie et management N0 1 année 2002.

2- Bouzina Oufriha FZ: informel de service et informel de compétition; colloque international sur le secteur informel en Algerie.in revue Economie et management N0 1 année 2002

3 - Hélène Perinier : la garde des jeunes enfants : affaires des femmes ou affaire d'Etat in problèmes économiques N° 2809 année 2003.

4- G Fields : La modélisation du marché du travail, et le secteur informel urbain, le théorique et L'empirique (séminaire) Centre de Développement de L' O C D E septembre 1988

5- Employment, incomes, and equality a strategy for increasing productive employment in Kenya BIT année1972

6 - Boufenik F ; Elaid A : l'informel en Algérie; quelle approche Revue économie et management N° 1 année 2002

7- Said Ighilahriz, Dimension et place du secteur informel dans l'économie algérienne Bureau d'étude Ecotechnics 2003

8-www.fseg.univ-tlemcen.dz.

Philippe ADAIR ; Youghourtha BELLACHE : emploi informel et secteur privé en Algérie : contraintes et gouvernance de la création d'entreprises.
9- Samir Bellal, changement institutionnel et économie parallèle en Algérie : quelques enseignements, revue chercheur N° 6 année 2008 université de KM Ouargla.
10 –www.info.word Bank. org
Jacques Charmes Les origines du concept de secteur informel et la récente définition de l'emploi informel. L'Institut de Recherche pour le Développement (IRD, Paris)
11 – www.ilo.org
Carlos Maldonado Cheikh Badiane Anne-Lise Miélot : Programme Méthodes et Instruments d'Appui au Secteur Informel en Afrique Francophone : Organisation Internationale du Travail ! Genève
12 (Femise . 2005) Flexibilité du travail et concurrence sur le marché des biens et services : impact sur les conditions de travail et le développement du secteur informel en Algérie, au Maroc et en Tunisie.
13 -: Identification des effets sur la croissance et l'emploi des mécanismes d'ajustement micro-économiques de l'offre face à l'ouverture femise programme Aout.2005
14 - Laboratoire d'Economie et de Sociologie du Travail : MARCHES DU TRAVAIL ET DIFFERENCIATIONS SOCIALES Approches comparatives
15 - Marie-Laure MORIN : Le droit du travail face aux nouvelles formes d'organisation des entreprises
Revue internationale du Travail, vol. 144 (2005), no1
16 - Dharam GHAI(2003) : Travail décent: concept et indicateurs Revue internationale du Travail ,vol. 142, no2

17 – Samir AITA ; emploi et droit du travail dans les pays arabes méditerranéens et partenariat euro-méditerranéen : étude comparative Maroc, Algérie, Tunisie, Egypte, Jordanie, Palestine, Liban, Syrie : Forum syndical, euromed 2008

18 – www.ilo.org Travail décent et économie informelle.